جهات التعيين والعزل بالمدينة المنورة وجدة وينبع

١١٠٠-١٢٢٠هـ/١٦٨٩-١٨٠٥م

الباحث/جمعان عبدالله مسفر الدحروجي

قسم التاريخ- بكلية الشريعة - جامعة أم القرى

مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية

المقدمة

يعد العصر العثماني من العصور المهمة في تاريخ المنطقة العربية الحديث سواء من النواحي السياسية أو الحضارية ؛ إذ استطاع العثمانيون الوصول إلى مركز الزعامة في العالم الإسلامي وذلك من خلال السيطرة على مكة المكرمة ذات الاهمية الدينية للمسلمين ؛ فحرصوا على أن تكون تحت نفوذهم؛ لما تمثله لهم من شرعية وأهمية دينية كبيرة , ولما يحتاجه حكامها من التسربل برداء اسم " خادم الحرمين الشريفين" حتى يحققوا مساعيهم تحت غطاء شرعي .

وعلى الرغم من عنِايَة الباحثين بتلك الحقبة التاريخية؛ إلا أنها مازالت بحاجة إلى دراسات توضح بعض نواحي الحياة وخبايا السِّياسة التي عاشها أهل ذلك العصر، ومن تلك الموضوعات التي تستحق الدراسة النُظم الإدارية، فقد أدخل العثمانيون أساليب جديدة للإدارة لم تكن موجودة من قبل فقرارات مجالس السلاطين ومن دونهم؛ ضرورية لضبط أمور الدولة ومن تلك القرارات المختلفة قرارات العزل والتعيين في المناصب الدينية والإدارية فضلًا عن السياسية والعسكرية، وكيف أثرت تلك القرارات في تاريخ بلاد الحجاز عامة والمدينة وينبع وجدة خاصة، ودوافع العثمانيين من عزل وتعيين أشخاص بعينهم. فقد كانت هناك مناصب سياسية متمثلة في أمراء البلاد ومناصب عسكرية يمثلها القادة العسكريون ومن في فلكهم، ومناصب مالية وإدارية ووظائف دينية سواء أكانت بالمسجد النبوي أم في سائر المدن الحجازية موضوع البحث. علاوة على الوظائف الصغيرة التي دارت بين هذه الوظائف. وقد كانت تصدر مراسيم التعيين والعزل وكان لذلك نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية ..إلخ. وقد أثر ذلك على كثير من مجريات الأحداث للمدينة المنورة وينبع وجدة زمن العثمانيين .

فمن الناحية السياسية أسهم العزل والتعيين في التحكم في المدينة المنورة وينبع وجدة من ناحية العثمانيين , ومن ثم التدقيق في كل ما يخص الجانب الاقتصادي وبالخصوص ما تعلق

بالمنافذ البحرية للحجاز اعني ينبع وجدة , كما أثر التعيين والعزل على الناحية العلمية من حيث التحكم في أرباب المناصب العلمية والدينية بالمدينة المنورة وغيرها . ولم تكن الناحية الاجتماعية ببعيدة عن ذلك حيث تمخض عن قرارات التعيين والعزل حدوث بعض الاضطرابات التي اعاقت بعض نواحي الحياة الاجتماعية بالمدينة وجدة وينبع والتي تعود لسيرتها الأولى فور استقرار الأوضاع .

منهج الدراسة:

اعتمد البحث على منهج البحث التاريخي – التحليلي , لما لهذا المنهج من مزايا في دراسة الموضوع , إيمانًا بأن الدراسة لا تقتصر على سرد حدث تاريخي ووقائع فقط, بل حَاولَتَ مناقشة عدد من الأفكار والآراء وتحليل أسبابها بغية الوصول إلى استخلاص النتائج وما تركته من آثار , وذلك لرسم صورة واضحة المعالم للأحداث التاريخية.

وهذا البحث يحاول تناول موضوع جهات العزل والتعيين في المدينة المنورة وجدة وينبع خلال الفترة **١١٠٠-١٢٢٠هـ/١٦٨٩-١٨٠٥م من خلال مبحثين هما :**

- جهات خارجية
- جهات داخلية

عرض المبحث الأول ما يخص جهات التعيين والعزل , وبين دور الجهات الخارجية المتمثلة في السلطان العثماني ومصر والشام في هذا الصدد؛ ثم التعرض للجهات الداخلية التي كانت لها صلاحيات بصورة أو بأخرى , في تعيين أرباب المناصب بالمدينة وينبع وجدة لاسيما أمير مكة وشيخ الحرم النبوي والأوجاقات العسكرية. ثم في المبحث الثاني كانت دراسة ما يخص تعيين وعزل أمراء البلاد , والوزراء, من حيث وجود منصب الأمير ثم استبداله بمسميات أخرى كالوزير والمحافظ.. إلخ. علاوة على تأثر منصب الوزير بوجود مراكز النفوذ المتعددة في المدينة المنورة ؛ إذ إن من الطبيعي أن يؤدي تعدد مراكز القوة إلى احتكاك بينها , ومن ثم إلى صدام ومواجهة .

أولًا : الجهات الخارجية :

كانت الجهات الخارجية القائمة على أمر العزل والتعيين أو العكس هي السلطنة العثمانية، فقد كان يتم التعيين في الوظائف القيادية [العسكرية والسياسية أو الدينية

والقضائية .. وغيرها] بمرسوم صادر من قبل السلطان العثماني المقيم في عاصمته السلطنة استانبول وكثيرة هي الوثائق التي تؤكد ذلك، والتي تبدأ عادة بعبارة "الحكم إلى والي الحبشة ومكة المكرمة، وشيخ الحرم ومتصرفية[١] جدة المعمورة [٢]. أو "صدر الخط الهمايوني[٣] بتوجيه وظيفة شيخ الحرم في مكة المكرمة وولاية الحبش ومحافظة سنجق[٤] جدة المعمورة والمدينة المنورة إلى ...." [٥] وكذلك تبدأ الوثيقة السلطانية بـ "...الحكم إلى والي الحبشة ومكة المكرمة وشيخ الحرمين ومتصرف جدة المعمورة ومحافظ المدينة..." [٦].

يلي ذلك القرار السلطاني بعزل فلان أو ولاية فلان، حيث تعزل الحكومة العثمانية في الأستانة الأمير القائم على منصب الإمارة، أو المنصب المهم بفرمان تصدره، ثم يتبع هذا الفرمان فرمان آخر بتعيين أمير جديد بدلًا من الأمير المعزول. ويكون المعزل من المنصب بسبب سوء تصرف الأمير المعزول أو لعدم رضا الأشراف عنه، أو لاختلال الأمن والنظام أو لوفاة صاحب الوظيفة [٧].

---

[١] لمتصرفية : هو تقسيم إداري عثماني من المستوى الثاني، فكل ولاية عثمانية تنقسم إلى عدد من المتصرفيات, ويطلق على المتصرفية أيضا اسم سنجق أو لواء، ويترأس المتصرفية موظف إداري يسمى المتصرف يعين بأمر من السلطان ، المتصرفية بدورها تنقسم إلى عدد من الأقضية تقسيم من المستوى الثالث وتنقسم الأقضية إلى نواحي، وتكون المتصرفيات تابعة للولاية، وفي بعض الحالات تكون مستقلة ومن الأمثلة المتصرفيات المستقلة متصرفية القدس الشريف ومتصرفية جبل لبنان. القريني , محمود موسى, الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء، الرياض, دارة الملك عبدالعزيز, ٢٠٠٥م ص٤٢.

[٢] - الأرشيف العثماني وثيقة AE.SAMD.141.170.16634-4 وهي مؤرخة بتاريخ ١٥صفر ١١٤٢هـ/١٧١٠م.

[٣] - الخط الهمايونى : مصطلح دبلوماسي لوثيقة أو مذكرة مكتوبة بخط اليد تتسم بطابع رسمي تُكتب بواسطة السلطان العثماني. وتلك المذكرات عادة ما تكتب بواسطة السلطان شخصياً، على الرغم من أنها أيضا قد تكون سُجلت من قبل كاتب القصر. عادة ما تُكتب للرد على، ومباشرةً على وثيقة مقدمة من الصدر الأعظم أو من أحد موظفي الحكومة العثمانية للسلطان. وأنواع الخط الهمايونى الخط الهمايونى عادة ما تكتب للصدر الأعظم، أو في حاله غيابة تكون لنائبة (قائم مقام)، أو لأحد موظفي الدولة الكبار مثل (قبطان باشا)، أو للحاكم العام (بكلربكي) للروملى. جودوين, كيفين, التنظيمات وأزمة السلطة السياسية في الدولة العثمانية, ترجمة أحمد صالح علي, الكويت, مركز طروس , ٢٠٢٢م ص٣٢.

[٤] - سنجق: وحدة إدارية مكونة من عدة أقضية، ومجموع السناجق يكون الإيالة، وكان القائم على راس السنجق يطلق عليه (سنجق بكي – أمير السنجق) وكان يتم اختيار امراء السناجق من موظفي السراي وابناء الأمراء ، وأمراء الالاي، وكتخدائيي الدفتر، ودفتر داري التيمار والخزينة، أي من كبار الاداريين في الايالات المختلفة. ينظر: محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة)، الكويت، ع٣٣، س٩، ربيع الأول ١٤٠٣/يناير ١٩٨٣، ص١٦٦-١٦٧

[٥] - الأرشيف العثماني وثيقة C.DH.72-3576-4 وهي مؤرخة أواسط ذي القعدة ١١٩١هـ.

[٦] - الأرشيف العثماني وثيقة C.DH.9-408-1 مؤرخة في أواسط جمادي الأول سنة ١٢١٤هـ١٧٩٩م.

[٧] - ينظر : الأرشيف العثماني وثيقة رقم C.ADL.4-256-4 أوائل ربيع الثاني ١١٨٥ه/١٧٧١م، ووثيقة رقم C.ADL.36-2175-4 بتاريخ أول محرم ١١٤٧هـ/١٧٣٤م؛ وثيقة رقم CAS.311-12854-1 لسنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م.

ويلاحظ أنه في بعض الآونة قد لا يذعن بعض أصحاب الوظائف القيادية للأوامر الصادرة بعزله، حينئذ يتم عزله قسرًا بواسطة أمراء الحج[١] الشامي والمصري، بعد أن يصطحبا معهما قوة عسكرية كافية لذلك، على أن يكون قرار العزل قبل موسم الحج أو بعده ابتعادًا عن وجود مشكلات أثناء موسم الحج [٢].

وكان يعضد قوة السلطان في تنفيذ ذلك، وتنفيذ قراراته بالعزل أو التعيين بالمدينة المنورة وجود القوات العسكرية، التي كانت مهمتها الحفاظ على إقرار الأوضاع ونشر الأمن بالمدينة المنورة، وكانت هذه القوات العسكرية مقسمة إلى الأوجاقات [٣] التالية :

أ- **وجاق الإسباهية** : عبارة عن مجموعة من الفرسان والخيالة يناط بهم تنفيذ الفرمان السلطانية وحفظ الأمن في المدينة المنورة.

ب- **وجاق النوبتاجية** : وهو على العكس من الوجاق الأول حيث يتكون من عدد من الجنود المشاة.

ت- **وجاق الإنكشارية**[٤]، وهو قسم من الجيش الإنكشاري الذي هو جيش الدولة الأول وأساس قوتها وعظمتها [١].

---

[١] - إمارة الحاج أي أمير الحج : اسم وظيفة عرفت منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) إذ كان ينوب عنه الضرورة أحد الصحابة في رئاسة المسلمين الذاهبين إلى الحج، وسار الخلفاء والولاة على هذه السنة من بعده فكانوا يعينون نوابا عنهم يرأسون الحجيج الخارجين من أقطارهم إلى بيت الله الحرام الذين عرفوا منذ العهد العباسي باسم أمراء الحاج، ولعل أهم واجبات أمير الحاج هي قيادة الحجيج إلى مكة المكرمة والعودة بهم، والأشراف الأدبي عليهم ، وعليه دفع عوائد العرب التي تتمثل في أموال الصدقة وغلالها لفقراء الحرمين، وإعداد الآبار ومنازل الحج وحراستها، فضلاً عن مراعاة الوقت المناسب للسفر والوصول إلى مكة المكرمة في الزمن المطلوب، والصلح بين المتشاجرين والتوسط بين المتنازعين. ينظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص٢٠٢-٢٠٥؛ مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوظائف والمخطوطات) ١٥١٧-١٩٢٤، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص١١٢-١١٧

[٢] - الأرشيف العثماني، وثيقة C.DH.65-3239-1 بتاريخ جمادي الأولى لسنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م

[٣] - أوجاق كلمة تركية تطلق على الجماعة التي يلتقي أفرادها في مكان واحد كما تطلق على أرباب الحرف، وكذلك أطلق هذا اللقب على الصنف من الجند كالسباهية : محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، صـ١٩٤، صابان، سهيل، المعجم الموسوعي، صـ٤٢.

[٤] الإنكشاريَّة : أي : يكي جري : ومعناها الفوج الجديد، وهو جيش شُكِّل في عهد السُّلطان أورخان الأوَّل ٧٦١هـ/ ١٣٦٠ م , وأُضيف إليه أسرى المسيحيين ومن بعدهم الصّبيان المسيحيين الذين يتربون تربية إسلاميَّة ثُمَّ يُلحقون بالخدمة العسكريَّة، وبلغت طوائف الانكشاريَّة أربع وتسعون طائفة، كان لهم دور كبير في انتصارات الدَّولة العُثمانيَّة في ميادين القتال في عصرها الذَّهبي، وعندما أصبحوا أعزَّ فِرَق الجيش نزعوا إلى التَّمَرُّد والعِصْيان العَسْكري في وجوه السَّلاطين والصُّدور العظام وغيرهم من كبار رجال الدَّولة، لتحقيق مطالب لهم، بل ووصل بهم الأمر إلى التَّدخُّل في

ث- **وجاق القلعة** : وهذه القوات التابعة لوجاق القلعة كانت ترابط في القلعة الموجودة في المدينة لحمايتها وتنفيذ أوامر السلطنة العثمانية [٢].

- **أمير الحج**

تعد الجهة الخارجية الثانية المختصة بالعزل أو التعيين بالحجاز وتتبع السلطان العثماني وتنفذ أوامره هي: قوة أمير الحاج المصري والشامي ، فعلاوة على اختصاصات أمير الحج المتمثلة في موكب الحجيج وسيره..، كانت تقع على عاتقه مسؤولية حل النزاعات والخصومات التي تقوم بين الأشراف، وكانت الدولة العثمانية تكلف مصر بالتدخل لحل هذه الأمور ويكون ممثلها هو أمير الحج [٣]. وذلك لأن الأشراف كانوا يهابون ويقدرون أمير الحج المصري لأنه كان يقود معه إلى الحجاز قوة عسكرية كبيرة، كفيلة بتحقيق أهداف السلطنة العثمانية في إقرار الأمور بالعزل والولاية، والرقابة، والتوجيه وكان من صلاحياته عزل أمير المدينة أو غيرها من مدن الحجاز إذا تطلب الأمر ذلك [٤].

وتوجد نماذج من الوثائق التي تؤكد دور أمير الحج في القيام بأمر العزل والتعيين ومراقبة الأحداث وضرورة اطلاعه على الأحداث المستجدة باستمرار. ففي وثيقة مؤرخة بشهر جمادي الثاني ١١٤٥هـ/١٧٣٣م، كلف أمير مكة بالقضاء على الفتن التي ظهرت بالمدينة في العام المذكور، وقد أمر السلطان أمير مكة أن يسلم صورة من هذا التكليف إلى ".... والي الشام وأمير الحاج ...." [٥] ودافع ذلك هو مكانة أمير الحج الذي يقع على عاتقه إقرار أوضاع الحجاز.

السِّياسة العليا للدَّولة فيعزلون ويقتلون .وفي عهد السُّلطان محمود الثَّاني حُلَّت فِرقة الانكشاريَّة ، عام ١٢٤١ هـ /١٨٢٦ م بعد أن رفعوا راية العصيان على الحكومة فقطع السُّلطان دابرهم، فحصدت نيران المدافع منهم أكثر من أربعين ألفاً، فكانت. نهايتهم . الشناوي, عبدالعزيز :الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، ٤ أجزاء، القاهرة, مكتبة الأنجلو المصريّة، د.ت ، ج ١ ص ٤٧٢ ؛ المصري, حسين مجيب, مُعْجَم الدَّولَةِ العُثْمانيَّة، الطبعة الأولى، القاهرة، الدَّار الثَّقافيَّة للنَّشر، ١٤٢٥ ه /٢٠٠٤ م. ص١٦٣.

[١] - حراز, السيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط١، ١٩٧٠م صـ ١٤ – ٢٧.

[٢] - عارف عبد الغني، تاريخ أمراء المدينة، صـ٣٢٣.

[٣] - الحلاق، أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية، القاهرة، ١٩٥٩م صـ٤٨.

[٤] - المحبي، خلاصة الأثر, ج١ صـ٢٣٩ – ٢٤٠، ٤٣٨، ٤٤٧ – ٤٤٩؛ الرشيدي، حسن الصفا، صـ٦٨ – ٦٩.

[٥] - وثيقة رقم C.DH.153.7635-1 من وثائق الأرشيف العثماني.

كما أن العديد من الوثائق أشارت إلى ضرورة إعلام والي مصر بالتعيينات الجديدة التي تتم ببلاد الحرمين يهمنا هنا إحدى الوثائق الخاصة بالمدينة المنورة والمؤرخة بأواسط محرم ١١٩٧هـ/١٧٨٣م، والتي فيها تم الإحسان بتوجيه وظيفة شيخ الحرم وولاية الجيش وسنجق جدة على الصدر الأسبق سلاح دار محمد باشا، ويتم توجيه التعليمات إلى والي مصر ... ويتم إعلام والي مصر وقاضيها وشيخ البلد والدفتر دار وسائر الأمراء، ويتم حفظ البراءة في الخزينة...." [١]. وهو ما يؤكد أهمية دور مصر كجهة خارجية اسهمت بدور مهمًا في التعيين والعزل بالحجاز، خاصة منطقة الدراسة " المدينة، جدة، ينبع" [٢].

وتشير إحدى الوثائق المؤرخة بالسابع من محرم لسنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م أنه تم عزل شيخ الحرم عنبر أغا وتعيين آغا دار السعادة[٣] إدريس أغا المقيم في الشام مكانه في الوظيفة اعتباره من غرة محرم ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م ويكلف بالأعمال المطلوبة منه ويتم ربط معاشه بالصرة[٤] التي تصل في كل سنة[٥] وترسل نسخة إلى والي الشام وأمير الحج بذلك [١].

---

[١] - الأرشيف العثماني، وثيقة رقم C.DH.91-4540-1.

[٢] - العصامي، سمط النجوم، ج٤ صـ٥٢١؛ السنجاري، منائح الكرم، ج٤ صـ٣١٢، ٣٤٤؛ المحب الطبري، إتحاف فضلاء الزمن، ج٢ صـ١٠١-١٠٨؛ رحلان خلاصة الكلام، صـ٨٧ – ٨٩، السباعي، تاريخ مكة، ج٢ صـ٣٧٨ – ٣٧٩.

[٣] - أغا دار السعادة : لقب وظيفي يتكون من أغا دار السعادة كناية عن العاصمة العثمانية أو القصر السلطاني فيها، وهو أكبر موظفي القصر الهمايوني، وكان لاغواتها نظارة أوقاف الحرمين الشريفين منذ عام ١٥٨٧، فهو المشرف على الدولاب (الاسم الذي يطلق على خزانة أوقاف الحرمين)، والصرر المرسلة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي عام ١٨٣٦ حلت نظارة أوقاف الحرمين محل نظارة أغا دار السعادة، وكانت رتبة أغا دار السعادة في استانبول تلي رتبة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. ينظر: بركات , مصطفى ، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) ١٥١٧-١٩٢٤، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.، ص١٨٣-١٨٤.

[٤] الصرة : ومعناها كيس النقود دلالة على النقود التي اعتادت الدولة العثمانية إرسالها إلى أهالي ورؤساء العشائر من أوقاف الحرمين أو مصادر أخرى، وكانت ترسل في رجب من كل عام، ترفق بدفتر فيه قائمة بأسماء كل من يجب أن توزع عليه، وكان توزيعها يتم من قبل موظف حكومي يسمى أمين الصرة. لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد فريدون بك، منشآت السلاطين، مجلد ٢،استانبول، ، ١٢٤٧هـ، ص١٠٣؛ خليل ساحلي اوغلو، مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول،الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال، ١٣٩٧هـ/ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧م، ص١٤٢

[٥] كان للحجاز مكانة خاصة لدى السلاطين العثمانيين الذين حرصوا منذ بداية حكمهم على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الأشراف، وكان السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٤هـ/١٣٨٩-١٤٠٢) وابنه السلطان محمد جلبي (٨١٥-٨٢٤هـ/١٤١٣-١٤٢١) من أوائل الذين أرسلوا الصرة إلى أهل الحجاز، كما أوقف السلطان مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١) محاصيل قرى منطقة (باليق حصاري) من أعمال انقرة على مكة المكرمة، فضلاً عن قيام السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٥هـ /١٤٥١-١٤٨١) بإجراء مراسلات مع أمير مكة المكرمة عن طريق العالم الجليل محمد الزيتوني يبشره بفتح القسطنطينية عام٨٥٨هـ/ ١٤٥٣ مرفقاً الصرة والهدايا القيمة مع رسائل البشرى لأهل الحرمين الشريفين. أما ابنه السلطان بايزيد الثاني (٨٨٥-٩١٧هـ/١٤٨١-١٥١٢) فقد خصص نصف الصرة إلى المدينة المنورة والنصف الآخر إلى مكة المكرمة وكانت في مجموعها تبلغ(١٤,٠٠٠) دوقة. لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية, تحقيق إحسان حقي, بيروت, دار النفائس, ١٤٠١هـ ، ص٢٤١-٢٤٢ ؛

وفي وثيقة بتاريخ ١٤ ربيع ثاني ١٢١٩هـ/١٨٠٤م تم تكليف أمير الحج بتهدئة الأمور والاضطرابات التي وقعت بين الأهالي والقوات التابعة للدولة السعودية الأولى [٢] وهذا يشير إلى أن مصر كانت جهة عزل وتعين بأمر السلطان العثماني، وكان ممثل مصر في ذلك هو أمير الحج لذا توجب على أمراء الحجاز إعلامه بكل القرارات السلطانية الجديدة التي قد لا يعلمها.

وتفسر العديد من المصادر التاريخية ذلك في ضوء احتلال قافلة الحج المصرية منزلة مهمة بالمقارنة مع قوافل الحج المنطلقة من ولايات عثمانية أخرى حيث كانت السلطات المصرية توليها أهمية خاصةً، إذ كانت مرتبة أميرها بعد الوالي وشيخ البلد[٣]، وكان صاحبها مرشحاً لمنصب شيخ البلد، فكان من الناحية الفعلية، هو الرجل الثاني في الدولة المصرية بعد ضعف سلطان الوالي العثماني وقوة المماليك[٤].

ولما كان الحجاز بعيدا عن مركز الدولة العثمانية، عمد الباب العالي إلى تكليف والي مصر بمسؤولية الإشراف المباشر على هذا الإقليم والدفاع عنه نيابة عن سلاطين آل عثمان[٥]، لأنه من وجهة النظر العسكرية والسياسية يعد ضمن دائرة اختصاصه ومجال سلطته، لذلك كان تحت إمرته جميع الموظفين والعسكريين العثمانيين في الحجاز، ومنهم القاضي ووالي جدة العثماني الذي كان يليه في السلطة والمركز والمسؤولية، والذي كان قائدا للقوات المسلحة التابعة للباب العالي ويعتمد عليها كثيرا في إثبات سطوته ونفوذه[٦].

والملاحظ أن الدولة العثمانية كانت تشجع ولاة مصر بالعمل على استغلال مسؤولياتهم الإدارية في الحجاز، بهدف إحكام السيطرة عليه، ولاسيما من خلال التدخل في

Hammer, Joseph Von, Osmanli Tarihi, Cilt.1, Milli Egitim Basimevi, 1991, Pp.408-409.

[١] - الأرشيف العثماني، وثيقة رقم C.DH.59-2950-1.

[٢] - الأرشيف العثماني وثيقة رقم C.DH-102-5052-1.

[٣] شيخ البلد : من المناصب الرفيعة، وهو يعادل وظيفة حاكم القاهرة، إذ يعطى لشاغله حق السيطرة على الشؤون الداخلية للمدينة، وفي القرن الأخير للحكم العثماني حل هذا المنصب أحياناً محل منصب الوالي نفسه، نظراً لأن المماليك بدأوا يحوزون تدريجياً مزيداً من النفوذ على حساب الوالي العثماني في مصر. ينظر: جون فوتشركنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة : عناد علي الشهاوي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص٤٦٦ .

[٤] مصطفى محمد رمضان، وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر أبان العصر العثماني، في كتاب (مصادر تاريخ الجزيرة العربية)، الكتاب الأول، ج٢، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص٢٧١ .

[٥] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص٣٠٩ .

[٦] نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب، ص٦٤ .

صراع الأشراف على منصب الإمارة، فكان هؤلاء الولاة يؤيدون شريفا ويخلعون آخر أو يساعدون واحدا على الآخر[١].

على أن مصر استغلت تلك الأوضاع لتعزيز صلاتها بالحجاز من خلال قافلة الحج المصرية المصحوبة بالمحمل الشريف، محققة لنفسها استقلالاً أكبر عن الدولة العثمانية[٢]، وكان ذلك مبعثاً لتأثير ولاتها وتدخلهم المستمر طوال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين / السابع عشر والثامن عشر الميلاديين في تعيين الأشراف أو عزلهم، كلما فقدت الحكومة المركزية في استانبول بعضاً من نفوذها في تلك البقاع[٣]، وفي أحيان أخرى كان أشراف الحجاز يطلبون المساعدة من صاحب النفوذ في مصر يسألونه العون لاسترجاع الشرافة أو الاستيلاء عليها عنوة من صاحبها[٤] من ذلك تدخل حاكم مصر العثماني لدى الباب العالي لعزل الشريف سعيد بن سعد[٥] عن شرافة مكة المكرمة عام ١٠٩٨هـ/ ١٦٨٧ [٦]

وإسنادها إلى الشريف أحمد بن غالب[٧]. أما الوالي علي بك الكبير الطامح إلى بناء دولة قوية في مصر والمتطلع لمد نفوذه خارجها عمل على ضم الحجاز لحسابه الخاص لكي يوظف إمكاناته ليس في دعم نفوذه السياسي والديني، وإنما في تزويد دولته بالموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف[٨]. إذ استغل عام ١١٨٣هـ/١٧٧٠ الصراع على

---

[١] المرجع نفسه، ص١٥٨ .

[٢] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٧٩ .

[٣] سنوك هور خرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة : علي عودة الشيوخ، ج١، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ، ص٢١٠ .

[٤] محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص١٣٥ .

[٥] - عيد بن سعد بن زيد بن محسن :من أمراء مكة وأشرافها. مولده ووفاته فيها. ولي إمرتها خمس مرات، كلما تولاها نزعت منه، فكانت مدة إمارته كلها عشر سنين وسبعة أشهر . دحلان, خلاصة الكلام, ص ١٠٩ , ١١٢ , ١١٧ , ١٢٨ و ١٣٦ , ١٤٨ , ١٦٥ , ١٦٧ .

[٦] أحمد السباعي، المرجع السابق، ص٤٦ .

[٧] - أحمد بن غالب بن محمود بن مسعود ابن الحسن بن أبي نمي الثاني :الأمير الحسني من أشراف مكة. ولي إمارتها سنة ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م ووقع بينه وبين الأشراف من آل زيد خلاف انتهى بتغلبهم عليه، فاعتزل الإمارة سنة ١١٠١هـ/١٦٩٠م وخرج إلى اليمن مستنجدا بالإمام محمد بن أحمد، الناصر) المهدي، صاحب المواهب (فولاه إمارة أبي عريش) في المخلاف السليماني (فدخلها في صفر ١١٠٢هـ/١٦٩١م وضم إليها) صبيا (ووسع الإمام إمارته فشملت كثيرا من النواحي، وبنى قلعة) جازان الأعلى (بعد أن كانت طللا دارسا، ونشبت بينه وبين بعض الأمراء حروب ظفر في أكثرها. وأرهق سكان إمارته بالضرائب. وعزله الإمام محمد، فقاوم إلى أن جاءه مندوب من الإمام يحمل أمرا بترحيله وجهزه بما يحتاج إليه، فرحل عائدا إلى الحجاز، في رجب ١١٠٥هـ/ ١٦٩٤م ثم ذهب إلى بلاد الروم سنة ١١٠٦هـ/١٦٩٥م فتوفي هنالك.. دحلان , خلاصة الكلام, ص ١١٢ - ١٢٤.

[٨] محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص١٣٧-١٣٩ .

منصب الشرافة بين الشريف عبد الله بن الحسين الذي طلب العون منه، وبين الشريف مساعد بن سعيد ليرسل حملة عسكرية إلى الحجاز بقيادة قائده محمد بك أبي الذهب، هدفها المعلن خلع الشريف الثاني المغتصب للحكم وإعادة الشريف الأول صاحب الحق إلى منصبه، إلا أن هدفها الحقيقي كان ترسيخ الوجود العسكري المصري في الحجاز وسواحل البحر الأحمر، وقد نجحت حين وصولها بخلع الشريف القائم على الإمارة ،وعينت الشريف عبد الله بن الحسين مكانه، واستمر الحال كذلك حتى عام ١٢١٧هـ/١٨٠٣م [١].

وكان في بعض الآونة يتم التعيين في المناصب القيادية – السياسية أو الدينية – من قبل والي مصر [٢].

ولعل السؤال هنا : هل كان أمير الحج المصري فقط هو المخول بذلك ؟

في واقع الأمر , كان أمير الحج الشامي هو سند أمير الحج المصري في تنفيذ القرارات والفرمانات, وهو الأمر الذي أشارت إليه الوثائق التي تم الاطلاع عليها صراحة[٣] .

فقد استمدت العلاقات بين الحجاز والشام مكانتها بحكم أهمية قافلة الحج الشامي في الدولة العثمانية بوصف السلطان يمثل خليفة المسلمين، الذي كانت مكانته ترتبط بالحج إلى مكة المكرمة، وكانت دمشق ملتقى لقافلة الحج الكبرى[٤] القادمة من الولايات الشمالية للدولة العثمانية، والمركز الذي تنطلق منه هذه القافلة بالسير نحو الجنوب باتجاه الحجاز[٥].

وتأسيسا على ذلك فإن السلطان العثماني كان يزين ثوب المحمل الشريف الذي كان يرافق قافلة الحج المتجهة إلى الحجاز، وعين جندا كثيرا في دمشق وغزة والمناطق المجاورة

---

[١] عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، عكا، مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٨، ص٣٥٢ .

[٢] - دعدع، سحر بنت علي محمد، ولاة الحجاز في العصر العثماني، صـ١٢٠.

[٣] - ينظر: الأرشيف العثماني, وثيقة رقم, C. ml. 566-23160-1-1؛ وثيقة رقم c.DH.153-7635-1 وهي مؤرخة اوائل جمادي الثاني ١١٤٥هـ/١٧٣٣م ؛ ووثيقة رقم c>DH.326-16269-1-1 وهي بتاريخ أواخر رجب ١١٨٨هـ/١٧٧٤م .

[٤] قافلة الحج الكبرى: تضم حجاج الاناضول والقوقاز وداغستان والروميلي، وتعرف بقافلة الحج الرومي، وبعد أن تصل إلى الشام تنضم إلى قافلة الحج الشامي المؤلفة من حجاج فارس وحلب وصيدا. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية (مجلة)، جامعة دمشق، ع٦، ذو الحجة ١٤٠١هـ/تشرين الأول١٩٨١، ص٥ .

[٥] هاملتون جب , هارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفى، ج٢ ،القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص٣١ .

للمحافظة على سلامة الحجاج، ليؤكد أنه جدير بلقب خادم الحرمين الشريفين، وليكسب عطف المسلمين كافة[١].

لذلك؛ راح الأمراء المحليون يتولون بأنفسهم قيادة القافلة الشامية إلى مكة المكرمة، نظراً لتمكنهم من توطيد سلطتهم ولقدرتهم على تأمين سلامة الحج من هجمات العربان، وكانوا أيضا ينفقون من أموال الميري[٢] التي يجمعونها من مناطقهم بصفتهم ملتزمين على تمويل الحاج والجردة[٣] التي كانت تخرج لملاقاتهم بعد عودتهم من الحجاز[٤].

إلا أن الضعف الذي دب بين كثير من الأمراء فيما بعد ودخول الانكشارية إلى ساحة المنافسة على إمارة الحج[٥]، دفع الباب العالي إلى إسناد هذا المنصب الرفيع إلى الباشا العثماني في دمشق عام ١١٢٠هـ/١٧٠٩م، ولم تنفصل إمارة الحاج عن ولايته إلا في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م، وفي أثناء تلك المدة كان كل أمير يعني بإصلاح طريق الحج والإشراف على تموين القافلة وتجهيزها وكان يتولى بنفسه قيادتها إلى الحجاز ليضمن سلامتها من هجمات العربان ويعمل على توصيل وتنفيذ المراسيم فيما يخص التعيين والعزل [٦]، مما مهد السبيل لولاة الشام ليصبحوا قوة لا يستهان بها فيما بعد، لها تأثيرها في مجرى الأحداث السياسية في الحجاز مستغلين نفوذهم ومكانتهم لدى الباب العالي[٧].

كان من الطبيعي أن يشجع انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الكثيرة ولاتها في الولايات العربية، ولاسيما القريبة من الحجاز، وتحديداً الشام ومصر، على التدخل في أوضاع البلاد الداخلية متظاهرين برغبتهم في معاونة الدولة على ترسيخ نفوذها هناك، وكان

---

(١) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨)، دمشق، ط٢، ١٩٦٨، ص١٠٣ .

(٢) الميري : وهي الضرائب العائدة للدولة العثمانية من ولاياتها وفق نظام الالتزام يتولى جمعها شخص يسمى (بالملتزم) لقاء بدل سنوي يحدد مسبقا. ينظر: عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني،ص٢١٤.

(٣) الجردة : وهي في الأصل المؤونة التي كانت تحمل من دمشق إلى الحجاج أثناء عودتهم من الحجاز، وبالتدرج أطلق تعبير الجردة على القافلة التي كانت تخرج من دمشق لتموين وحماية الحجاج العائدين. ينظر :
Rafaeq, Abdul – Karim, The Province of Damascus 1723-1783, Khayats, Beirut, 1966, pP.65-68.

(٤) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني، ص٢١٤ .

(٥) عمر, سميرة فهمي, إمارة الحج, ص ٧٧-٨٣.

(٦) صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق، ١٩٤٩، ص٧ .

(٧) فائق بكر الصواف، المرجع السابق، ص٥٢ .

والي الشام يناصر قضية الباب العالي في إثبات هيبته في الحجاز ضد التدخل المستمر لولاة مصر في شؤون الإمارة، اعتماداً على أنه أقرب لها من السلطان وأكثر اتصالا بها وتهمه أحوالها لما بين الحجاز والشام من علاقات تاريخية وطيدة لا يمكن فصمها[١]. الأمر الذي ترك تأثيراته السلبية على شرافة مكة المكرمة نتيجة لتنامي الثقل السياسي لولاة الشام في الحجاز، ولكثرة تدخلاتهم في الصراع الدائر على إمارة الحجاز[٢]، من ذلك قيام عبد الله باشا والي الشام وهو في الحجاز عام ١١٧١هـ/ ١٧٥٨م أثناء موسم الحج بعزل الشريف مساعد بن سعيد وتنصيب أخيه جعفر على الإمارة[٣].

وعلى الرغم من تدخل هؤلاء الولاة في أوضاع الحجاز السياسية وهو الأمر الذي انعكس في عدم استقرارها، إلا أن الشام بقي أحد المراكز المهمة في تقوية صلات الحجاز بالقوى المجاورة له حتى مطلع القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي[٤].

نستخلص هذه النقطة أن الحجاز – ومنه المدينة وجدة وينبع – منطقة مهمة للعثمانيين، غير أنها بعيدة جدًا، فلم يستطعوا أن يقيموا سيطرتهم المباشرة عليهم، وعلى الرغم من إحتفاظ السلطان العثماني بحق العزل والتعيين في إقليم الحجاز، غير أن العثمانيين وجدوا أن أنسب من يستطيع تنفيذ ذلك وإدارة شؤون الحجاز البعيد عن مركز الدولة هو والي مصر [٥].

وعلى الرغم من أن الشريف الحاكم في المدينة المنورة، وغيرها من أقاليم الحجاز، كان يعتمد على ذويه وعلى القبائل العربية إلى حد كبير في تواجده في الإمارة[٦]. إلا أن سلطته الحقيقية كانت مستمدة من الفرمان[٧] السلطاني، وقد حدث مرارًا أن أهل مكة وبعض

---

(١) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص١٣٥ .

(٢) ياسين خير الله العمري، الدرر المكنون في المآثر الماضية من القرون، القسم الثاني، مخطوطة في مكتبة المجمع العلمي العراقي، بغداد، تحت رقم (٧٣٩)، الورقات ٦٠٢-٦٠٣.

(٣) أحمد السباعي، المرجع السابق، ص٧٨-٧٩ .

(٤) صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص١١٢ .

٥ - أبلغت اسطنبول أمير مكة المكرمة في ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م، أمر إلى أمير المذكور بإبلاغ اسطنبول عن كل أمير يخص مكة والمدينة وإرسال المعلومات بهذا الخصوص إلى والي مصر من الوقت نفسه، إسماعيل حقي أوزون، أمراء مكة صـ٤٢.

٦ M. Abir, The Arab Rebellion of Amir Galib of Mecca (1788-1813), Middle Eastern Studies, May, 1971, Vol.7, No.2, pP.185-186

٧ - فرمان : لفظ فارسي معناه «أمر أو حكم أو دستور موقع من السلطان». والفرمان العثماني هو قانون بأمر من السلطان العثماني نفسه وممهور بتوقيعه وهو نافذ من دون رجعة عنه. علي , أحمد صالح ,مرجع سابق, ص ٣٤.

الأشراف، وجنود الحامية المصرية، وأمراء الحج، كانوا يعزلون الشريف وينصبون ابن عمه عوضًا عنه، وصاحب الحق منهم من تمكن من استصدار فرمانًا من السلطنة بتوليته مهام الحكم [١].

دليل ذلك ما حدث في الربع الأول من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي من عزل الشريف عبد الكريم بن محمد [٢] من منصبه كأمير المدينة وذلك بعد أن تكررت نداءات القائد العثماني في الإحساء له بتخفيف الضرائب الباهظة التي يفرضها على الأهالي [٣]، ولكنه ظل مصممًا على رأيه ولذا فما إن انتهى موسم حج سنة ١١٢٣هـ / ١٧١١م حتى توجه أمير الحج إلى المدينة وكتب تقريرًا إلى السلطان العثماني يقضي بعزل الشريف عبد الكريم وتعيين الشريف سعيد بن سعد بن زيد بدلًا منه؛ بل أن أمير الحج لم ينتظر قدوم رد السلطان فأعلن أن الشريف عبد الكريم معزول وأن الشريف سعيد هو الأمير الجديد، ولم يلبث أن جاء رد السلطنة العثمانية مؤيدًا لهذا الأمر [٤] غير أن الشاهد هنا هو قوة أمير الحج وتعضيد السلطنة لرأيه.

هذا فيما يخص جهات التعيين والعزل الخارجية فيما يخص المدينة وينبع التي تتبعها.

أما جهات التعيين والعزل الخارجية التي تخص جدة من الفترة ١١٠٠ – ١٢٢٠هـ/١٦٨٩–١٨٠٥م. فيبتعني الإقرار أنه بعد أن دخل الحجاز دخولًا سلميًا تحت السيادة العثمانية، جعل العثمانيون من جدة إدارية مستقلة بذاتها وترتبط مباشرة بعجلة الإدارة العثمانية التي تقوم بتعيين ولاة جدة من قبلها ممثلين عنها في إقليم الحجاز [٥].

فمنذ أن قررت الحكومة العثمانية أن يكون والي جدة ممثل لها ولسياستها في إقليم الحجاز، فإن هذا يتمشى مع مبدأ رئيس درجت عليه وهو ألا تجعل السلطة في ولاية

---

[١] - يوسف، عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني، صـ٢٩ – ٣١، الصفصاف أحمد المرسي، الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة (الرياض) السنة ٨، ١٩٨٣م، العدد (٤) صـ٨٥.

[٢] - عبدالكريم بن محمد بن يعلي: حكم الشريف عبد الكريم بن محمد بن يعلى من ١١١٦هـ/١٧٠٤م إلى وفاته ١١٣١هـ / ١٧١٨م بعد أن قضي فترة حكمه في صراع مرير مع الشريف سعد بن زيد حتى تنازل له عن الإمارة وخرج من البلاد . دحلان، خلاصة الكلام، صـ١٦٤ – ١٦٥.

[٣] - السنجاري، منائح الكرم، ج٥ صـ٥١٧ – ٥١٨.

[٤] - الطبري، أتحاف فضلا، ج٢ صـ٣٦٠.

[٥] - الأرشيف العثماني وثيقة رقم C.DH.59-2950-1 ووثيقة رقم، HAT.36-1826-1-1 ووثيقة، HAT.19-883-1-1، ووثيقة رقم C.MTZ.3-138-1-1، ووثيقة رقم CML-252-10419-1-1، ووثيقة رقم CML-170-7186-1-1.

عثمانية، مركزة في شخص واحد، فكانت تلجأ إلى ازدواجية السلطة وأحيانًا إلى ثلاثية السلطة، ومن هذا المنطق فإن وجود أمر التعيين والعزل بجدة في يد العثمانيين هدف من ورائه ألا تصح السلطة السياسية في الحجاز مركزه في يد أمراء الأشراف الذين ألقاهم العثمانيون على سابق عهدهم [١]. وصار ولاة جدة العثمانيين لا يعنون ويعزلون فقط من قبل الإدارة العثمانية، بل صاروا أيضًا يتلقون أوامرهم مباشرة من دار السلطنة وفي أحيان أخرى عن طريق الوالي العثماني في مصر [٢].

إذن كانت السلطنة العثمانية هي الجهة الخارجية الرئيسة في مسألة التعيين والعزل بالمدينة وينبع وجدة، واعتمدت على والي مصر التركيز في تنفيذ ذلك إذا لزم الأمر.

ثانيًا : الجهات الداخلية

- **أمير مكة- شيخ الحرم**

إذا كانت الدولة العثمانية قد احتفظت بحقها في تعيين أو عزل أرباب المناصب القيادية الكبرى [السياسية والدينية] فإنها سمحت بمساحة من الحرية لحكام البلاد في تعيين بعض أرباب الوظائف أو المناصب وعزلهم[٣].

ويأتي أمير مكة بصفته حاكم الحجاز هو جهة العزل والتعيين الداخلية الرئيسية[٤] وقد استمد أمير مكة في مسألة التعيين والعزل لباقي مدن الحجاز من منصب الشرافة[٥] من حيث

---

[١] - العويضي، مكة, صـ١٥٨.

[٢] - العصامي، سمط النجوم، ج٤ صـ٥٧٤، شلبي، أوضح الإشارات، ج١صـ٣٦٨، الجبرتي، عجائب، ج١ صـ ١٠٤، ١٠٥، ٤٦.

[٣] - Hogarth, D. G, Arabia, London, 1922, P.94.

[٤] - كانت إمارة مكة المكرمة عاصمة للحجاز حتى عام ٩٦٩م تابعة للدولة العباسية، ولما استولى الفاطميون على مصر عام ٩٧١م استقل الأشراف في مكة المكرمة، وهؤلاء يرجعون بنسبهم إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وهم أربع طبقات: الموسويون، والسليمانيون، والهواشم، الذين تولوا الحكم للمدة من (٩٦٨-١٢٠٠) قبل ان ينتزعها منهم الشريف قتادة بن ادريس (١٢٠٠-١٢٢٠) وهو جد اشراف الحجاز الذين حكموا من عام ١٢٠٠ إلى عام ١٩٢٥. ينظر : خليل أدهم، دول إسلاميه، استانبول، ملي مطبعه، ١٣٤٥هـ، ص١٤٢-١٤٩؛ عبد الله عقيل عنقاوي، مكة في عهد الشريف قتادة الحسني (٥٩٧-٦١٧هـ)، كلية الآداب(مجلة)، جامعة الملك سعود، مج١٢، ع١، ١٩٨٥، ص٧٩.

[٥] جرت العادة المتبعة أن يتم اختيار الشريف لمنصب الشرافة من قبل كبار الأشراف في الحجاز بعدها يكتب إلى استانبول لإصدار الفرمان السلطاني لتثبيته بمنصب الشرافة، فأصبح الشريف يستمد سلطته الحقيقية من الباب العالي وعمدته في التولية على الفرمان السلطاني, صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٤٨, وأبرز مهامه تأمين قوافل الحج الوافدة إلى الحرمين الشريفين، ولاسيما قافلتا الحج الشامي والمصري والنظر في قضايا العشائر، ونشر الأمن

قوته ونفوذه، وطموح الشريف نفسه، وقوة شخصيته إضافة إلى القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الشريف ويستمد منها قوته لدى السلطان العثماني، وهم جماعة الأشراف، ومن يتبعهم من مواليهم، وصنائعهم [١].

وكان شريف مكة من القوة أن يطلب من الدولة العثمانية عزل والي المدينة [٢].

فمنذ أن أصدر السلطان سليم مرسومًا يثبت الشريف بركات[٣] أميرًا على مكة وما تبعها، أي ما كان تحت سلطانه الفعلي، فأصبحت ولايته على المدينة المنورة جزءًا من إمارته بحكم مرسوم السلطان، وظل أمراؤها على ما كانوا عليه من الضعف والعجز عن التصرف، بل وقلة الموارد المالية، وزد على ذلك أن ما ساهم في الضعف أن أمير مكة كان يرسل أحيانًا بعض أقاربه ليكونوا نوابه في المدينة المنورة، وتكون لهم السلطة الفعلية في تصريف الأمور رغم وجود الأمير الحسني العاجز عن عمل شيء، بل أن هذا الأمير معرض للعزل وتعيين شخص آخر من الأسرة الحسينية محله وبسهولة [٤].

وطبقاً للتقاليد العثمانية كان اسم أمير مكة المكرمة يذكر بعد اسم السلطان في الخطبة، وكانت مرتبته أعلى من الوزير بمرتبة واحدة[٥]، وبالتالي كان أعلى منصب موجود بالحجاز سواء على المدينة المنورة أو غيرها, ويتمتع في التشريفات بأسمى مقام في صف

والطمأنينة بين السكان، مع بسط نفوذه السياسي على البدو والمناطق المجاورة، ولم يكن شريف الحجاز يعتمد في ذلك على قوات عسكرية نظامية، وإنما على نفوذه لدى القبائل العربية النازلة على طريق القوافل، فضلاً عن محطات الحراسة التي أقامتها الدولة العثمانية بجوار الآبار على طول الطريق بين مصر والشام والأماكن المقدسة, محمد أنيس، السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٣١.

[١] - عارف عبد الغني، تاريخ أمراء المدينة، صـ٣٢٦ – ٣٢٧.

[٢] - البرق اليماني في الفتح العثماني، صـ٤٩، على سبيل المثال كان الشريف أبو نمي الثاني (٩٣٢ – ٩٢٢هـ / ١٥١٥ – ١٥٨٤م) من المتمتعين بقوة ومكانة خاصة استطاع بفضلها أن يمد نفوذه إلى ينبع والمدينة وخيبر شمالًا وحلي وجيزان جنوبًا، وأطراف نجد شرقًا [العصامي، سمط النجوم، ج٤ صـ٣٣٠] وهذا ما مكنه من أن يطلب من السلطان سليمان القانوني عزل والي المدينة بيري باشا، بسبب عدم رضاه عنه، أنه وجد أن بيري باشا خطرًا يهدد صلاحياته، ويحد من نفوذه في سائر إقليم الحجاز. [البرق اليماني في الفتح العثماني، صـ٥١].

[٣] بَرَكَات بن أَبي نُمَيّ ت 985 هـ / ١٥٧٧م وهو بركات الثالث (بن أبي نمي) الثاني محمّد بن بركات بن محمد بن بركات بن الحسن بن عجلان: شريف حسني. مات في حياة أبيه فلم يل الإمارة. وهو جد السادة آل بركات. ومولده ووفاته بمكة. دحلان , خلاصة الكلام ٥٥.

[٤] - عبدالله، إقبال بنت عبد العزيز، إمارة المدينة المنورة في العهد العثماني الأول، ٩٢٢هـ - ١٢٢٠هـ، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٣٨) صـ١١٢؛ عبد الباسط بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة، ج٢ صـ٣٣٢.

[٥] إسماعيل حقي اوزون, جارشلي، المرجع السابق، ص٣٧ .

الصدر الأعظم في استانبول والخديوي في مصر[١]، وكان يكسى سنوياً بخلعة[٢] عبارة عن معطف من فرو السمور من قبل أغا القفطان[٣]، وقد وصفته المصادر العثمانية من بين أوائل الباشوات في الإمبراطورية[٤]، ثم أصبح بعض الأشراف من ذوي عون يحملون رتبة بكلر بكلك[٥]. (أمير الأمراء) ووزير، وشغلوا وظائف مختلفة في استانبول[٦].

وفي الواقع, أدرك سلاطين بني عثمان أهمية النسب القرشي العريق لأشراف الحجاز، الأمر الذي دفعهم لإضفاء طابع الشرعية لحكمهم، عبر تشديدهم في مراسلاتهم على الخدمات الملموسة التي كان يقدمها الأشراف للحجاج الوافدين إلى الحجاز من داخل الدولة العثمانية أو من خارجها من خلال توفير المستلزمات الخاصة بحمايتهم وتوفير الأمن على الطرق التي تسلكها قوافل الحج[٧]، كما كان عاملاً مشجعاً للأشراف في تدعيم سلطتهم السياسية والدينية في المدن وعلى البدو، مؤكدين حرصهم على حماية نفوذ السلطان العثماني بوصفه خليفة المسلمين[٨].

---

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠، ص٢٤١ .

٢ - الخُلْعَة :اسم عربي لما يُسمَّى بالتركي) قفتان(، وهو نوع من الملابس الخارجيَّة أو ما يُسمَّى البشت أو العباءة أو الرِّداء، الذي كان السُّلطان يكسيه على موظَّفيه إعراباً عن رضائه عنهم .ولهذه الخُلْعَة درجات وأنواع، كانت أعلاها ما تُمنح للشَّريف، وهي من فرو السَّمور الملوكي، عاليه صوف أبيض .ومن أنواع الخُلَع، خُلْعة الإبقاء :التي كانت تُلْبس للموظَّفين المتبقِّين على وظائفهم أثناء توجيه الوظيفة إليهم، أي بالاستمرار في وظائفهم .عبدالملك العصامي: مصدر سابق، ج ٤ ص ٥٦٤ ؛ سهيل صابان :المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيَّة التَّاريخيَّة، مراجعة عبدالرَّزاق محمَّد حسن، الرِّياض، مكتبة الملك فهد الوطنيَّة، ١٤٢١ه /٢٠٠٠ م، ص ١٠٣.

(٣) أغا القفطان : هو أمين الخلع أي الشخص الموجود في الديوان الهمايوني أو دوائر الوزارة ووظيفته تلبيس الخلعة للأشخاص الذين يحصلون على رتب أو مناصب، وقد كان موظفاً صغيراً من خارج السراي، لكنه بعد عهد التنظيمات أصبح يعين من بين موظفي الخدمة الداخلية (الاندرون). ينظر : إسماعيل حقي اوزون جارشلي، المصدر السابق، ص٦٣ .

(٤) جون لويس بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة: هتاف عبد الله، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٥، ص١٨٥ .

(٥) بكلر بكلك : كلمة عثمانية مرادفة لكلمة إيالة أو ولاية، إذ كانت الدولة العثمانية تنقسم إلى وحدات إدارية كبيرة، تسمى كل واحدة منها (بكلربكلك/بكلربكية) أي إمارة الأمراء أو إيالة أو ولاية، وكان القائم على رأس الإيالة يسمى بكلربكي أو مير ميران، ويقابله في العربية أمير الأمراء، وقد أقيمت أول بكلر بكية في عهد السلطان مراد الأول (١٣٣٦-١٣٨٩) وهي بكلر بكية الروملي التي كانت تشمل أقاليم الدولة في البلقان وأصبحت أدرنة مركزاً لها. ينظر : فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٩-٥٨ .

(٦) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، المرجع السابق، ص١٨٩ .

(٧) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨، ص١٦٠-١٦١ .

(٨) عبد الرؤوف سنو, النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١م بلاد الشام – الحجاز – كردستان – البانيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص٨٩

وتأسيساً على ذلك أصبح من يتولى مقاليد الحكم يمتلك السلطة على العربان والآهلين في الحجاز[١]، مثل بقية الزعماء والأمراء، على الرغم من تظاهره بالانصراف الى شؤون الحرمين الشريفين، وقد أشار بعض الرحالة الأجانب[٢] عن مهام الشريف بقوله: "... إن الشريف الأكبر أمير مكة المكرمة ليس في حقيقة الأمر إلا شيخ قبيلة أقوى من الشيوخ الآخرين، وإن سلطته مع أنها أكثر أتساعاً من سلطتهم لها الصفة نفسها، وتقوم على الأسس نفسها وتنبثق عن المبادئ نفسها، والشريف عند نفسه ليس أقل قدراً من السلطان نفسه، ليس باعتباره أميراً، وإنما باعتباره شريفاً، أي سليلاً مباشراً للنبي محمد [صلى الله عليه وسلم]..."[٣].

ثم أن سلطة التعيين والعزل من المدينة المنورة تحولت من الأمير الحسيني وأصبحت موزعة بين شيخ الحرم ورئيس الحامية العسكرية والقضاة[٤]، ومن هنا تلاشى اسم الأمراء الحسينيون، فيما يخص التعيين والعزل، وغابت أسماؤهم من كتب التاريخ، وابتعدوا عن الأحداث وتحولت إمارتهم إلى منصب شرفي أخذ يفقد قيمته الاسمية شيئًا فشيئًا، مقابل ازدياد نفوذين مختلفين، نفوذ أمير مكة، وهو أمير الحجاز كله، والنفوذ التركي الجديد [٥].

والمهم هنا أنه منذ مطلع القرن الثامن عشر بلغ التنافس بين الأشراف على السلطة ذروته حين تنازل الشريف سعد بن زيد عن الحكم عام ١١١٣هـ/١٧٠٢ لابنه سعيد باختيار منه، الأمر الذي أثار حفيظة بقية الأشراف من آل بركات الذين نازعوه الإمارة[٦]، وخلال تلك الأحداث اعتمد آل زيد على القبائل المحيطة بمكة المكرمة والطائف، وبصورة رئيسة هُذيل وثقيف وعتيبة في صراعهم ضد آل بركات، فيما تلقى الأخيرون دعماً من العثمانيين

---

[١] سليمان فيضي بن الحاج داود بن سليمان الموصلي، التحفة الايقاضية في الرحلة الحجازية، المطبعة المحمودية، ١٣٣١هـ، ص١٦٩ .

[٢] - هو الرحالة الفرنسي شارلس ديديه وقد تمكن من زيارة الحجاز عام ١٨٥٤

[3] Dider, Charles, Sejour Chez le Crand Cherf De la Mekka, Paris, 1857, P.169-170

[٤] عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص٨٧

[٥] - عبد الباسط بدر، التاريخ الشامل، ج٢ صـ٣٣٢؛ ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨، ص١٦٠-١٦١

[٦] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٥٥ .

وأهل المدينة والقبائل الساكنة بين ينبع والمدينة ولاسيما بنو حرب، الأقوياء[١]، وعد ذلك سبباً في إثارة النزاع بين الأسرتين المتنافستين دام مدة طويلة[٢]. ومع ذلك حققت شرافة مكة المكرمة مكانة طيبة أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر في عهد الشريف مسعود بن سعيد(١١٤٥-١١٦٤م/١٧٣٣-١٧٥١م) الذي نجح في الاحتفاظ بحكمه قوياً نحو ثمانية عشر عاماً أثبت خلالها قدرته على إدارة البلاد واستقرار المدينة المنورة واستطاع ان يسير الأشراف والأهليين عبر سياسة حكيمة وأن يحكم قبضته على قبائل الحجاز اعتماداً على القوة العسكرية التي صار يمتلكها والتي أربكت أعداءه وجعلت منه سيد البلاد دون منازع[٣].

على أن تطورا جديداً طرأ في مسألة منصب الشرافة اتسم به عهد الأشراف طوال القرن الثامن عشر، تمثل في إقدامهم على تولي الحكم أكثر من مرة واحدة في مواجهة معارضيهم والمنافسين لهم، سواء أكانوا من الأسرة نفسها أو من الأسر الأخرى، من ذلك مثلاً قيام الشريف عبد الكريم بن محمد بحكم البلاد ثلاث مرات وخلال حقب متباينة، وكذلك الحال مع الشريف مساعد بن سعيد الذي حكم لمرتين وغيرهم من الأشراف[٤].

ومن الضروري التذكير بأن المتنافسين على الشرافة كانوا أحياناً يلقون تشجيعاً من أصحاب السلطان في الخارج، إذ كانت أمور الحجاز في القرن الثامن عشر محلاً لتدخل حكام مصر والشام، وفيها كان يتصادم نفوذ أولئك جميعاً فكان لكل منهم مناصر من الأشراف وفي انتصاره وتوليه الشرافة انتصار ضمني لوليه[٥]. من ذلك على سبيل المثال ما حصل عام ١١٨٣هـ/١٧٧٠م حين سارع علي بك الكبير حاكم مصر المملوكي للتدخل في شؤون الحجاز الداخلية، مستغلاً ضعف الدولة العثمانية لعزل الشريف مساعد بن سعيد من

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تلك القبائل ينظر: عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧، ج١، ص١٤٧ , ص٢٥٩، ج٢، ص٧٥٢، ج٣، ص ١٢١٣؛ عاتق بن غيث البلادي، معجم قبائل الحجاز، (د.م)، دار مكة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩، ج١، ص٦٢-٦٤ و ص٩٩-١٠٠،ج٣، ص٥١٨-٥١٩.

(2) M. Abir, Op. Cit, P.186-187.

(٣) أحمد السباعي، المرجع السابق، ص٧٥ .

(٤) ينظر : زمباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ج١، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥١، ص٣٣-٣٤ .

(٥) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٠، ص١٣٤ .

آل زيد، وتنصيب آخر محله من آل بركات، الأمر الذي أدى إلى استمرار التنازع بين الأسرتين[١].

ولعل سنوات حكم الشريف سرور بن مساعد (١١٧٥-١٢٠١هـ/١٧٧٢-١٧٨٧م) تعد من عهود استقرار الحجاز وتطور أحواله، فعلى الرغم من كونه شاباً، لكنه تمكن من إقامة حكم استند على قدر من العدل بين الناس في الحرمين الشريفين[٢]، ويصف لنا المؤرخ الجبرتي تلك المدة من تاريخ الحجاز بقوله: ((السيد السند حامي الأقطار الحجازية والبلاد التهامية والنجدية الشريف ... سرور أمير مكة ... ساس الأحكام أحسن سياسة وسار فيها بعدالة ورئاسة وأمن تلك الأقطار أمناً لا مزيد عليه ... وكان لا يغفل لحظة عن النظر والتدبير في مملكته ..." [٣].

على أن وفاة الشريف سرور بن مساعد عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م، أدخل الحجاز في مرحلة تاريخية استمرت حتى عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٣م، تميزت عن سابقتها بأحداث أثرت سلباً على أوضاع البلاد الداخلية وأفقدت الأشراف من ثم حكمهم على الحجاز، والمقصود بذلك تنامي الحركة السلفية التي انطلقت من نجد صوب مناطق الجزيرة العربية الأخرى، لاسيما الحجاز الذي احتل منزلة خاصة لدى أمراء الأسرة السعودية الحاكمة بوصفه يضم الحرمين الشريفين[٤].

وعلى الرغم مما اعترى علاقات الأشراف من خلافات إلا أن رابطتهم الأسرية ظلت قائمة فضلاً عن احتفاظهم بعلاقات مع القوى الأخرى خارج الحجاز[٥]، مع الإشارة إلى أن أشراف آل زيد كانوا أقرب إلى روح الاستقلال التي تميز بها جدهم الأكبر أبو نمي، بالمقارنة مع أشراف آل بركات، فنراهم قد بدأوا العمل من أجل تعميق استقلال الشرافة عن الدولة العثمانية منذ استلامهم لها، ولاسيما في مدة ضعف الوجود العثماني في اليمن ومصر

---

[١] رأفت غنيمي الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥، ص١٦٢.
[٢] حمد الجاسر، كشف الحجب والستور عما وقع لأهل المدينة مع أمير مكة سرور، العرب (مجلة)، الرياض، ج٧و٨، س٢٠، محرم/صفر١٤٠٦هـ، أيلول/تشرين أول (سبتمبر/اكتوبر)١٩٨٥، ص٤٤٧ .
[٣] عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، القاهرة، ١٣٢٢، ص١٧١-١٧٢ .
[٤] أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، المجلد السابع، در سعادات، مطبعه عثمانيه، ١٣٠٩، ص١٩٣-٢٠٧ .
[٥] صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز، ص٦٢ .

وجدة[١]، ويذكر هوكارث : "أن أشراف آل زيد كانوا يتميزون بمقدرتهم على تكوين سياسة شعبية لهم بمناصرتهم للفقراء ضد الأغنياء، والتي كانوا يحسنون استخدامها في الوصول إلى الإمارة" [٢].

ويلاحظ أن التعيينات الرسمية أسهمت بدور مهمًا في إعادة تشكيل مجتمع المدنية المنورة، وكان القادمون من أرباب المناصب الكبيرة يحتلون مكانة رفيعة في المدينة المنورة، وبالخصوص شيخ الحرم الذي كان قرار تعيينه يأتي من الأستانة مباشرة [٣]. وقد كانت الدولة العثمانية تنظر إلى هذا المنصب على أنه من المناصب الكبيرة، لمكانتها الدينية، وكان ينتمي لهذا المنصب شخصية ذات مكانة مرموقة تتصف بالعلم والتقوى والقوة أيضًا [٤] وقد ارتفعت مكانة شيخ الحرم وأسهم بدور في التعيينات المتعلقة بالشؤون الدينية والأخذ برأيه في التعيينات المتعلقة بالشؤون الإدارية والاقتصادية، وصار من مراكز النفوذ [٥]، يؤيد ذلك أنه في عام ١١٤٥هـ/١٧٣٣م عين الشيخ بشير أغا الحبشي [٦] بمشيخة الحرم النبوي وفوضت إليه السلطنة العثمانية جميع أحكام السياسة بالمدينة المنورة [٧].

---

[١] نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، جامعة دمشق، مطبعة المحبة، ٢٠٠٣، ص٦٨.

[2] Hogarh, D. G, Arabia, P.97.

[٣] - الأرشيف العثماني، وثيقة رقم C.DH.59-2950-1.

[٤] - الأرشيف العثماني، وثيقة رقم Cml.10-423-1-1.

[٥] - الأرشيف العثماني، وثيقة رقم C.lv.595-30021-1-1.

[٦] - بشير أغا: وربما كان أحد الموظفين الكبار في الدولة العثمانية (بدر،عبد الباسط, التاريخ الشامل، ج٣ صـ٩٥) وأصله من الحبشة، جُلب إلى استانبول للعمل في القصر، وخاصة في القسم النسائي (الحرملك) وترقى في سلم الخمة، ثم عزل وغادر إلى مصر، إلى أن رضى عنه السلطان وعينه شيخًا للحرم النبوي، وبولاية السلطان محمود الأول العرش العثماني سنة ١١٤٣هـ/١٧٣١م قرب إليه بشير أغا، وجعله من مستشاريه، وأسند إليه نظارة الحرمين الشريفين، واستمر في منصبه حتى سنة ١١٥٩هـ١٧٤٦م . الكريدي, أحمد بن إبراهيم، خميلة الكبراء في تاريخ الأغاوات، ترجمة أحمد بوشناق، تحقيق عبد القدوس الأنصاري، جدة، مكتبة مجلة المنهل، ١٤١٢هـ صـ٢١.

[٧] - الكريدي, نفس المرجع، صـ٢١، الأنصاري عبد الرحمن، تحفة المحبين والأحباب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق محمد العروسي، تونس، المكتبة العتيقة، صـ٦٢ – ٦٣.

الخاتمة:

- كانت المدينة وجدة وينبع تحت النفوذ العثماني بشكله الواسع , إذ إن دور السلطان كان إقرار التعيينات أو العزل للموظفين في المدينة والتي قام بها أمير الحجاز صاحب السلطة الفعلية بالحجاز كله , وقد كان أرباب المناصب في ينبع يخضعون لشريف مكة أيضًا .
- أسهم ضعف مؤسسات الدولة العثمانية السياسية والعسكرية والإدارية خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي في انتشار الاضطرابات والفوضى في كثير من الولايات والأقاليم التابعة لها، وبالتالي انحلال سلطة الدولة في تلك الولايات واستغلال عدد من ولاة وحكام تلك الولايات والأقاليم تلك الأوضاع للاستبداد بشؤون ولاياتهم الإدارية والمالية ومنح الحكومة المركزية في اسطنبول حق إقرار الوضع القائم.
- مع الأخذ في الاعتبار كون مكة المكرمة وأمرائها من الأشراف المنتسبين للبيت النبوي هو ما دفع الدولة العثمانية إلى جعله إيالة مستقلة تحت اسم" شرافة مكة المكرمة " وتقديمه في دفاتر التعيينات على جميع الإيالات العثمانية.
- لم تبد الدولة العثمانية أي اعتراض على ذلك نظام الحكم في الحجاز ، وكان السلطان يوافق دائمًا على الأشخاص الذين يرشحهم الشريف لتولي المناصب. ساعد على ذلك حزم أمير مكة وسيطرته على زعماء عشيرته وأتباعه وفرض نفوذه على قبائل الحجاز من ناحية، وتمكنه من كسب ثقة واحترام السلاطين العثمانيين ووزرائهم وولاة مصر والحجاج الوافدين إلى الحجاز.

- لم تعش المدينة المنورة في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي فترة استقلال سياسي، بل ظلت تابعة لأمير مكة
- عمدت الدولة العثمانية إيجاد نفوذ رسمي لشيخ الحرم، ومن ثم يؤخذ برأيه في أمر التعيين والعزل فيما يخص قاضي المدينة وفقيهها، وتقبل شكواه فيهم فيعزلون إذا لزم الأمر. كما تطور نفوذ شيخ الحرم النبوي بحيث أسند إلى شيخ الحرم تعيين بعض القادة العسكريين في الفرق المقيمة في المدينة المنورة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا : الوثائق :

وثائق الأرشيف العثماني:

- وثيقةAE.SAMD.141.170.16634-4 وهي مؤرخة بتاريخ ١٥صفر ١١٤٢هـ/١٧١٠م.
- وثيقة C.DH.72-3576-4 وهي مؤرخة أواسط ذي القعدة ١١٩١هـ.
- وثيقة C.DH.9-408-1 مؤرخة في أواسط جمادي الأول سنة ١٢١٤هـ١٧٩٩م.
- وثيقة رقم C.ADL.4-256-4 أوائل ربيع الثاني ١١٨٥هـ/١٧٧١م،
- ووثيقة رقم C.ADL.36-2175-4 بتاريخ أول محرم ١١٤٧هـ/١٧٣٤م؛
- وثيقة رقم CAS.311-12854-1 لسنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م.
- وثيقة C.DH.65-3239-1 بتاريخ جمادي الأولى لسنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م
- وثيقة رقم C.DH.153.7635-1.
- وثيقة رقم C.DH.91-4540-1.
- وثيقة رقم C.DH.59-2950-1.
- وثيقة رقم C.DH-102-5052-1.
- وثيقة رقم, C. ml. 566-23160-1-1؛
- وثيقة رقم c.DH.153-7635-1 وهي مؤرخة اوائل جمادي الثاني ١١٤٥هـ/١٧٣٣م ؛
- ووثيقة رقم c.DH.326-16269-1-1 وهي بتاريخ أواخر رجب ١١٨٨هـ/١٧٧٤م .
- وثيقة رقم C.DH.59-2950-1
- وثيقة رقم، HAT.36-1826-1-1
- ووثيقة، HAT.19-883-1-1،
- وثيقة رقم C.MTZ.3-138-1-1،
- وثيقة رقم CML-252-10419-1-1،

- وثيقة رقم CML-170-7186-1-1.
- وثيقة رقم C.DH.59-2950-1.
- وثيقة رقم Cml.10-423-1-1.
- وثيقة رقم C.lv.595-30021-1-1.

ثانيا : المصادر :

- الأنصاري عبد الرحمن، تحفة المحبين والأحباب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق محمد العروسي، تونس، المكتبة العتيقة, ١٩٩٨م
- جون لويس بيركهارت، رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة: هتاف عبد الله، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٥م
- الحلاق، أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية، القاهرة، ١٩٥٩م.
- دحلان ، أحمد زيني ، خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام ، القاهرة, مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م
- السنجاري، علي بن تاج الدين السنجاري، ت ١١٢٥ ه /١٧١٣ م, منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم، تحقيق جميل المصري وآخرين، مكة المكرمةج٣، ١٤١٩ ه
- الرشيدي، أحمد, حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج, تحقيق ليلى عبداللطيف, القاهرة, مكتبة الخانجي, ١٩٨٠م
- الطبري، محمد بن علي بن فضل الطبري، ت ١١٧٣ ه /١٧٦٠ م, إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق محسن محمد سليم، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٣ م
- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، القاهرة، , ١٣٢٢ه
- العصامي، عبدالملك بن حسين , ت ١١١١ هـ /١٦٩٩ م, سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٨٠هـ
- العمري, ياسين خير الله العمري، الدرر المكنون في المآثر الماضية من القرون، القسم الثاني، مخطوطة في مكتبة المجمع العلمي العراقي، بغداد، تحت رقم (٧٣٩).
- الكريدي, أحمد بن إبراهيم، خميلة الكبراء في تاريخ الأغاوات، ترجمة أحمد بوشتاق، تحقيق عبد القدوس الأنصاري، جدة، مكتبة المنهل، ١٤١٢هـ
- المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت، دار صادر, ١٩٨٨م

ثالثًا : المراجع:

- أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، المجلد السابع، در سعادات، مطبعه عثمانيه، ١٣٠٩ه
- إسماعيل حقي أوزون، إسماعيل حقي أوزون ، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة : خليل علي مراد، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥.
- إقبال بنت عبد العزيز، إمارة المدينة المنورة في العهد العثماني الأول، ٩٢٢هـ - ١٢٢٠هـ، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٣٨)

- ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٨م.
- جودوين, كيفين, التنظيمات وأزمة السلطة السياسية في الدولة العثمانية, ترجمة أحمد صالح علي, الكويت, مركز طروس , ٢٠٢٢م .
- جون فوتشركنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة : عناد علي الشهاوي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م.
- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥م.
- حمد الجاسر، كشف الحجب والستور عما وقع لأهل المدينة مع أمير مكة سرور، العرب (مجلة)، الرياض، ج٧و٨، س٢٠، محرم/صفر١٤٠٦هـ، أيلول/تشرين أول (سبتمبر/اكتوبر)١٩٨٥م .
- خليل أدهم، دول إسلاميه، استانبول، ملي مطبعه، ١٣٤٥هـ،
- خليل ساحلي اوغلو، مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول،الدارة (مجلة)، الرياض، ع٣، س٣، شوال، ١٣٩٧هـ/ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧م.
- رأفت غنيمي الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥م.
- زمباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ج١، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥١م.
- دعدع، سحر بنت علي محمد، ولاة الحجاز في العصر العثماني، ، دكتوراه بكلية الشريعة , جامعة أم القرى, ٢٠١٢م .
- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠م.
- السباعي، أحمد ، تاريخ مكة المكرمة ، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران ، الرياض, الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م
- احمد فريدون بك، منشآت السلاطين، مجلد ٢،استانبول، ، ١٢٤٧ه
- سليمان فيضي بن الحاج داود بن سليمان الموصلي، التحفة الايقاضية في الرحلة الحجازية، المطبعة المحمودية، ١٣٣١هـ.
- سميرة فهمي عمر, إمارة الحج في مصر العثمانية , القاهرة , مكتبة الأسرة , ٢٠٠٧م. .
- سنوك هور خرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة : علي عودة الشيوخ، ج١، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ.
- سهيل صابان :المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيَّة التَّاريخيَّة، مراجعة عبدالرَّزاق محمَّد حسن، الرِّياض، مكتبة الملك فهد الوطنيَّة، ١٤٢١ ه /٢٠٠٠ م.
- السيد رجب حراز, الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط١، ١٩٧٠م.
- الشناوي, عبدالعزيز :الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، ٤ أجزاء، القاهرة, مكتبة الأنجلو المصريّة، د.ت .

- صبري فالح الحمدي، أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م.
- الصفصافي أحمد المرسي، الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة (الرياض) السنة ٨، ١٩٨٣م.
- صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق، ١٩٤٩م.
- عاتق بن غيث البلادي، معجم قبائل الحجاز، دار مكة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.
- عارف عبد الغني، تاريخ أمراء المدينة، دار كنان ,١٤٠٨ هـ
- عبد الله عقيل عنقاوي، مكة في عهد الشريف قتادة الحسني (٥٩٧-٦١٧هـ)، كلية الآداب(مجلة)، جامعة الملك سعود، مج١٢، ع١، ١٩٨٥م.
- عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨)، دمشق، ط٢، ١٩٦٨م.
- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، عكا، مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٨م .
- عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية (مجلة)، جامعة دمشق، ع٦، ذو الحجة ١٤٠١هـ/تشرين الأول١٩٨١.
- عبد الرؤوف سنو, النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١م بلاد الشام – الحجاز – كردستان – البانيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
- عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧م.
- عماد عبدالعزيز يوسف , الحجاز في العهد العثماني, ط٢, بغداد, شركة الوراق للنشر, ٢٠١٤م.
- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
- فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي :دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرًا، مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧ م.
- القريني , محمود موسى, الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء، الرياض, دارة الملك عبدالعزيز, ٢٠٠٥م .
- هاملتون جب , هارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفى،
ج٢ ،القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
- محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة)، الكويت، ع٣٣، س٩، ربيع الأول ١٤٠٣/يناير ١٩٨٣م.
- محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٠.

- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية, تحقيق إحسان حقي, بيروت, دار النفائس, ١٤٠١هـ
- مصطفى محمد رمضان، وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر أبان العصر العثماني، في كتاب (مصادر تاريخ الجزيرة العربية)، الكتاب الأول، ج٢، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوظائف والمخطوطات) ١٥١٧-١٩٢٤، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
- المصري, حسين مجيب, مُعْجَم الدَّولَةِ العُثْمانيَّة، الطبعة الأولى، القاهرة، الدَّار الثَّقافيَّة للنَّشر، ١٤٢٥ ه /٢٠٠٤ م.
- نجاح محمد، تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، جامعة دمشق، مطبعة المحبة، ٢٠٠٣م.

رابعًا : المراجع الأجنبية .

- Dider, Charles, Sejour Chez le Crand Cherf De la Mekka, Paris, 1857,
- Hogarth, D. G, Arabia, London, 1922,.
- M. Abir, The Arab Rebellion of Amir Galib of Mecca (1788-1813), Middle Eastern Studies, May, 1971
- Rafaeq, Abdul – Karim, The Province of Damascus 1723-1783, Khayats, Beirut, 1966
- Hammer, Joseph Von, Osmanli Tarihi, Cilt.1, Milli Egitim Basimevi, 1991